 ما فى السموات وما فى الأرض من الامور الداخلة فى حقيقتهما والخاجة عنهما كيف كانت أى كلها ملك له تعالى ومختصة به فله أن يلزم من شأنه من مملوكاته بما شاء من تكليفاته وليس لاحد أن يقول المال مالى أتصرف به كيف شئت ومن الناس من جعل هذه الجملة كالدليل لما قبلها وإن تبدوا أى تظهروا للناس ما فى أنفسكم أى ما حصل فيها حصولا أصليا بحيث يوجب اتصافها به كالملكات الرديئة والاخلاق الذميمة كالحسد والكبر والعجب والكفران وكتمان السهادة أو تخفوه بأن لا تظهروه .

يحاسبكم به ا أى يجازيكم به يوم القيامة وأما تصور المعاصى والاخلاق الذميمة فهو لعدم إيجابه اتصاف النفس به لا يعاقب عليه مالم يوجد فى الأعيان وإلى هذا الإشارة بقوله صلى ا تعالى عليه وسلم : إن ا تجاوز عن أمتى ما حدثت به أنفسها مالم تعمل أو تتكلم أى إن ا تعالى لا يعاقب أمتى على تصور المعصية وإنما يعاقب على عملها فلا منافاة بين الحديث والآية خلافا لمن توهم ذلك ووقع فى حيص بيص لدفعه ولا يشكل على هذا أنهم قالوا : إذا وصل التصور إلى حد التصميم والعزم يؤاخذ به القول تعالى : ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم لأنا نقول : المؤاخذة بالحقيقة على تصميم العزم على إيقاع المعصية فى الاعيان وهو أيضا من الكيفيات النفسانية التى تلحق بالملكات ولا كذلك سائر ما يحدث فى النفس ونظمه بعضهم بقوله : مراتب القصد هاجس ذكروا فخاطر فحديث النفس فاستمعا يليه هم فعزم كلها رفعت سوى الاخير ففيه الأخذ قد وقعا فالآية على ما قررنا محكمة وادعى بعضهم أنها منسوخة محتجا بما أخرجه أحمد ومسلم عن أبى هريرة قال : لما نزلت على رسول ا وإن تبدوا ما فى أنفسكم الآية اشتد ذلك على أصحاب رسول ا فاتوا رسول ا صلى ا تعالى عليه وسلم ثم جثوا على الركب فقالوا : يارسول ا كلفنا من الأعمال ما نطيق الصلاة والصوم والجهاد والصدقة وقد أنزل ا تعالى عليك هذه الآية ولا نطيقها فقال رسول ا صلى ا تعالى عليه وسلم أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم : سمعنا وعصينا بل قولوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير فلما اقتررأها القوم وزلت بها ألسنتهم أنزل ا تعالى فى إثرها آمن الرسول الآية فلما فعلوا ذلك نسخها ا تعالى فأنزل سبحانه لا يكلف ا نفسا إلا وسعها الخ وصح مثل ذلك عن على كرم ا وجهه وابن عباس وابن مسعود وعائشة رضى اللعه تعالى عنهم وأخرج البخارى عن مروان الاصغر عن رجل من أصحاب رسول ا أحسبه ابن عمر إن تبدوا مافى أنفسكم أو تخفوه قال نسختها الآية التى بعدها وعلى هذا لا يحتاج إلى التوفيق بين الآية وذلك الحديث الصحيح بوجه ويكون الحديث اخبارا عما كان بعد النسخ واستشكل ذلك بأن النسخ

مختص بالانشاء ولا يجرى فى الخبر والآية الكريمة من القسم الثانى .

ومن هنا قال الطبرشى : وأخطأ أن الروايات فى النسخ كلها ضعيفة وأجيب بأن النسخ لم يتوجه إلى مدلول الخبر نفسه سواء قلنا إنه مما يتغير كإيمان زيد وكفر عمرو أم لا كوجود الصانع وحدوث العالم بل إن النهى المفهوم منه كما يدل عليه قول الصحابة لرسول ا صلى ا تعالى عليه وسلم : كلفنا من الأعمال ما نطيق وقد أنزل ا تعالى عليك هذه الآية ولا نطيقها فان ذلك صريح فى أنهم فهموا من الآية تمليفا والحكم الشرعى المفهوم من